معا لحل تنظيم الإخوان المسلمين (1)

لنكسر الماء

"... نهر الرجل خادمه بلهجة حازمة :يجب أن نكسر الماء!

- وهل يستطيع أحد كسر الماء يا سيدي؟!

- كلما ازدادت صلابة تنظيم الماء ليصبح ثلجا سهل كسره!

- يا إلهي! ما أحمق هذا التنظيم يا سيدي!"

تويتا – آيسون

في ثمانينات القرن العشرين، كانت صناعة السيارات اليابانية مثار حسد العالم؛ لقد مثلت الشركات اليابانية، كتويوتا وهوندا، صورة مصغرة لمفهوم الشركات الحديثة التي تحقق أقصى استفادة ممكنة مما لديها من موارد، ولم يكن الصرح الصناعي الذي ينتج سيارات تويوتا وشاحناتها عبارة عن شركة واحدة؛ بل كان في الواقع مجموعة مكونة من نحو مائتي شركة يجمعها اهتمامها المشترك بإمداد شركة تويوتا بكل شيء؛ بدءًا من المكونات الإلكترونية وصولا إلى أغطية المقاعد، ولكن يجمعها ما يُعرَف بـ"نظام إنتاج تويوتا"، وما يجعل هذا النظام فريدا حقا هو الالتزام الشديد بتطبيقه داخل مجموعة تويوتا؛ فالشركات في المجموعة، بما في ذلك الشركات التي يتنافس بعضها مع بعض للعمل مع تويوتا، تتعاون إلى حد يكاد يبدو معارضا لمصالحها، فتتبادل الموظفين فيما بينها باستمرار، وتتشارك الملكية الفكرية، ويعاون بعضها بعضًا على حساب ما لديها من وقت وموارد، كل ذلك دون الحاجة لعقود رسمية أو الاحتفاظ بسجلات مفصلة. وتتبع هذه الشركات نهجًا، في العديد من النواحي؛ أشبه بالإخوة وليس الشركات، باذلةً أقصى ما لديها من جهد لتحظى باستحسان شركة تويوتا، التي تراقبها عن كثب كما لو كانت أُمًّا تحرص على التوافق بين الجميع مثلما تهتم بالأداء.

من أهم الشركات المكونة لمجموعة تويوتا وأكثرها موثوقية شركة آيسين سيكي. صارت آيسين شركة مستقلة، بعد أن كانت جزءًا من شركة تويوتا نفسها

في الأساس، وذلك في عام 1949م، لينصب تركيزها بالتحديد على صناعة مكونات الفرامل. تنتج آيسين بالتحديد فئة من المعدات تُعرَف باسم الصمامات بي. وعلى الرغم من أن الصمامات بي، التي لا يتجاوز حجمها حجم علبة السجائر؛ ليست بالأمر المعقد على الإطلاق، لكن نظرا لدورها المحوري للغاية في مسألة الأمان، لابد من تصنيعها بدقة، ومن ثم فهي تُنتَج في منشآت عالية التخصص باستخدام مقاييس ومثاقب مصممة خصيصا لهذا الغرض، ونظرًا لما تمتعت به شركة آيسين من تاريخ مشرف من حيث الأداء، صارت بحلول عام 1997م المورد الوحيد للصمامات بي لشركة تويوتا، ولأسباب تتعلق بالكفاءة اختارت شركة آيسين إقامة خطوط إنتاجها للصمامات بي في مصنع واحد؛ المصنع رقم 1 في مدينة كاريا.

في الصباح الباكر ليوم السبت الأول من فبراير عام 1997م، اشتعلت النيران بمصنع كاريا وسوَّته بالأرض! حدث الأمر على نحو مباغت؛ فبحلول الساعة التاسعة صباح ذلك اليوم، دُمِّرت جميع خطوط إنتاج الصمامات بي، وفي غضون ما لا يزيد عن خمس ساعات، تلاشت السعة الإنتاجية لشركة آيسين تماما، وتطلب إحياؤها شهورًا.

شهورًا! كانت تويوتا تصنِّع آنذاك ما يزيد عن خمسة عشر ألف سيارة يوميا بنحو ثلاثين خط إنتاج، لكن بحلول يوم الأبعاء 5 فبراير، توقف الإنتاج تماما، ليسفر ذلك عن تعطل ليس فقط مصانع تويوتا نفسها، بل أيضا المنشآت والعاملين بالكثير من الشركات التي قام عملها على إمداد تويوتا بمستلزماتها، وخيَّم الصمت على أضخم المصانع بجميع أرجاء منطقة تشوكيو الصناعية، مع سقوط مجموعة تويوتا المنيعة جراء انهيار إحدى لبناتها الأساسية!

إلا أن ما تلا ذلك لم يقلَّ في تأثيره عن الكارثة نفسها؛ ففي استجابة منسقة تنسيقًا مذهلا من أكثر من المائتي شركة، ودون إشراف مباشر يُذكر من أيٍّ من آيسين أو تويوتا! أُعيد إنتاج ما يزيد عن مائة نوع من الصمامات بي في غضون ثلاثة أيام بعد الحريق! وما إن حلَّ يوم الخميس الموافق 6 فبراير، حتى أُعيد فتح اثنين من مصانع تويوتا. ويوم الاثنين التالي، أي بعد ما يزيد عن الأسبوع بقليل من وقوع الكارثة، عاد الإنتاج لقرابة أربعة عشر ألف سيارة يوميًا، وبعد ذلك بأسبوع عاد الحجم اليومي للإنتاج إلى مستواه قبل الكارثة.

خلفت أزمة تويوتا-آيسين التاريخية كما هائلا من التساؤلات عند متخصصي علم الشبكات؛ وخاصة الأسئلة المتعلقة بالأنظمة المعقدة، وإمكانية انهيارها المفاجئ؛ والأمل في وجود أنظمة"ذاتية المعالجة" بدون إدارة مركزية! أو بقدر ضئيل من التحكم المركزي؛ معيدة في نفس الوقت مناقشة فرضية "أن البنى التنظيمية القائمة على التسلسل الهرمي" أمر مفروغ منه للوصول لأي نتائج فعالة سواء كان ذلك في صورة مؤسسات الدول الحديثة أو الشركات أو التنظيمات البشرية بشكل عام؛ وخاصة مع وجود أصوات مشككة في هذه الفرضية داعية إلى الحل السحري لبيور وسابيل المعروف "بالتخصص المرن" حيث يقوم العمل على فرق منظمة تنظيما مرنا من العاملين ذوي المهارات العالية الذين يمكنهم إعادة مزج مهاراتهم المتخصصة على نحو سريع ومتكرر لسهولة التعامل مع المهام المطلوبة والمفاجئة!

الدول .. الأحزاب .. الشركات

في كل عصر من العصور تسود قناعة راسخة حول قضية أو مجموعة من القضايا؛ فالمجتمعات التي تعيش على وجه الأرض الآن مثلا تؤمن بأنه لا يوجد أي تصور لأي نظام سياسي غير صورة الدولة القومية الحديثة، ولا ممارسة اقتصادية بغير شكل الشركات، ولا مقاومة سياسية بغير حزب سياسي، أو تنظيم- علنيًا كان أو سريًا-، ومع اختلاف النطاقات السابقة (الدولة/الشركة/الحزب/التنظيم) إلا أن المشترك الجامع بين هذه الصور هي بنيتها التنظيمية الهرمية الصلبة! وليست التيارات الإسلامية بدعًا من دون الناس في ذلك! فجميع التصورات الإسلامية ما بعد الاستعمارية، وهي جميعا بنت الحداثة - التقليدية منها والراديكالية- تؤمن بشكل أو بآخر بهذه القناعات السابقة وتمارسها أو تسعى لممارستها.

وهذا واضح لا يحتاج إلى بيان في حالة التيارات الحركية مثل جماعة الإخوان المسلمين ومن شابههم، وكذلك في حالة التيارات الجهادية في ظني، وفي كثير من التصورات السلفية الممارسة للعمل الحزبي بالفعل، والتيارات الدعوية مثل جماعة التبليغ والدعوة، أو حتى الطرق الصوفية ذات التقليد الهرمي الموغل في القدم، ولكن الصورة الأكثر غموضا هي تصورات المؤسسات التقليدية (مثل الأزهر في مصر)، والسلفية السلطانية (أو المخابراتية!) مثل التيار

المدخلي؛ فهي وإن مارست الرفض النظري- ذا الأصل الشرعي- للتصور الحزبي والتنظيمي، ولكنها تقبله بصورة أكثر فجاجة في تقبلها لصورة الدولة القومية الحديثة ذاتها، وما ينبثق عنها من جميع البنى التنظيمية ذات الهياكل الهرمية؛ لذا فهي لديها تحفظ على اتجاه الممارسة (أي كونه مع الدولة أم ضد الدولة) ولكنها بشكل غير واع تقبل أصل الممارسة؛ وهذا الأصل هو ضرورية ولزومية البنية التنظيمية الهرمية كشكل وحيد للحصول على أي نتيجة منظمة.

والمبرر الأكبر، والحجة المشتركة، وكلمة السر في ذلك الإجماع هي"الفاعلية"؛ فحتى لو بدأنا سلسلة الاستدلال النظري من منطلقات شرعية، فلا بد أن ننتهي إلى جملة (بما أن... إذن:...)الهندسية؛ فمن أجل تحقيق جميع الأهداف الشرعية سابقة الذكر في أي استدلال! بشكل فعال؛ إذن يجب بناء تنظيم هرمي لتحقيق هذا الهدف (السياسي، أو الاقتصادي، أو الشرعي الدعوي، أو المقاوم...إلخ).

والحق أن المطلوب على الحقيقة هو النظام وليس صورة التنظيم (ذات البنية الهرمية) ومن أجل مناقشة هذه الحقيقة البسيطة كُتب هذا المقال.

في البدء كان التنظيم!

ظلت ثنائية الصلاحية والذاتية هي معضلة المسلمين المعاصرين؛ ففي الوقت الذي يؤمن فيه المسلم المعاصر بصلاحية الإسلام في ذاته؛ إلا أنه لا يستطيع الإجابة على استشكال الفاعلية الذي ما فتئ الغرب يستذله به في صورة المعضلة التي لا تنتهي:

إن كان صالحا في ذاته(أي الإسلام) فلماذا هو غير فعال وناجع؛ وإن كنا لسنا صالحين(أي غير المسلمين) فلماذا نحن فاعلون؟!

ومن باب مبدأ "تعلم ولو من عدوك" أخذ المسلم منذ نهايات القرن الثامن عشر الميلادي، تحت ضغط هذه المعضلة، يحاول استنساخ جميع ما هو فعال عند عدوه (من وجهة نظره!)، لعله يحصِّل هذه الفاعلية السحرية؛ بدءًا من بنية الدولة الحديثة الفاعلة والضابطة لجميع مناحي الحياة، مرورًا بأنظمة الجندية والعسكرية، والبنية القانونية الصارمة (ولو عن طريق تقنين الشريعة ذاتها)،

والتخطيط العمراني للمدن والشوارع، والضبط البراني للزي المدرسي، وطرق إدارة المؤسسات والشركات، وكذا بنية الأحزاب السياسية المقاومة، والتنظيمات السرية المناضلة!

دون أن يلحظ في عملية الاستنساخ الآنفة أنه اضطر إلى شيء بسيط وعارض في جميع هذه الصور؛ وهو تغيير تكوين الوحدة البنائية الصغرى لجميع هذه الأنظمة وهي: الإنسان.

مفاهيمه، مناهجه التعليمية، منظومته الأخلاقية، أهدافه النهائية والغائية (إن كانت ثمة!)

ففي الوقت الذي كانت جميع هذه النظم في السابق تتطلب تكوين إنسان- سواء كان (حاكما/ جنديا/ قاضيا/ فقيها/ مهندسا/ معلما/ تاجرا/ سياسيا/ مجاهدا/ داعيا)- يغلب عليه الاجتهاد والإبداع في ضوء قواعد وضوابط عامة يعلمها القاصي والداني بشكل أفقي داخل المجتمع(حيث الأهداف الغائية للمجتمع مشاع مبذول لكل أحد داخل المجتمع المسلم)، فيغلب عليه الاجتهاد السياسي، والفقهي، والقضائي، والابتكار العلمي، والتشقيق المتواصل للعلوم، والابتكار المؤسسي المتواصل في صورة أفكار مؤسسات الوقف الأهلي التي لا تنضب، وحرية الجهاد والدعوة؛ استُبدِلَ ذلك كله بعد عملية الاستنساخ هذه إلى الفرد الترس شديد التخصص عالي الكفاءة، ولكن في تنفيذ ما يُطلب منه ممن فوقه داخل البنية الهرمية داخل جميع البنى المجتلبة في حالةٍ من الجندية أو العسكرة العامة!

والحق يقال أن جماعة مثل جماعة الإخوان المسلمين منذ النشأة، هي تجمعٌ لأفراد هم جميعا أبناء أحد الأنظمة المستنسخة السابقة، سواء الأنظمة التعليمة الإنجليزية المبنية على أساس عسكري، أو أنظمة الجندية والعسكرية المجتلبة، دون التقليل من أثر بنية الطرق الصوفية الهرمية في الصورة الأولى للجماعة.

الجماعة قبل نشأة التنظيم

هناك أمر لافت للنظر فيما يتعلق والمذاهب -الفكرية منها والفقهية- والجماعات؛ أن مؤسسيها في أول الأمر يغلب عليهم الاجتهاد والإبداع، مع توفر

إمكانية مراجعة المنطلقات والأفكار والاعتذار عنها، بل وتبديلها بالكلية في كثير من الأحيان.

فنجد جميع أئمة المذاهب يدلُّون أصحابهم وأتباعهم على الاجتهاد وعدم والوقوف على أقوالهم، وأن يجتهدوا كما اجتهدوا، بل يمكن أن يغير إمام المذهب مذهبه بالكلية وهو على قيد الحياة! ثم يخلف من بعده أجيالٌ تقل فيهم الإبداعية والاجتهاد، وتطغى عليهم روح التقليد-ولو بنية حسنة- فنكون بذلك على أعتاب ميلاد مذهب جديد، وينغلق هذا النسق الاجتهادي المفتوح، لصالح هذا النسق التقليدي المنغلق حتى يأتي مجدد بعد جيلين أو ثلاثة لينادي بفتح هذه الأنساق كما كانت مرة أخرى.

وهكذا الحال في شأن المذاهب الفكرية والفلسفية؛ فمن المشهور عن ماركس عندما رأى متطرفي الماركسية الفرنسيين، قال لو كان ما أنتم عليه هو الماركسية؛ فإذا أنا لست ماركسيا!

وهكذا الحال في شأن التنظيمات بل أسوأ؛ فالمؤسس لفكرة الجماعة التي ستصبح تنظيما بعد ذلك لا ينتمي على الحقيقة إلا للفكرة، أما التنظيم فذلك يأتي بعد انغلاق النسق الفكري والإبداعي، ومن المشهور عن الشيخ حسن البنا-رحمه الله- إحساسه بالندم الشديد عند رؤيته لبعض الممارسات التنظيمية للتنظيم الخاص قبل موته وإدراكه، أو استشرافه لمستقبل هذه الممارسة، وكذا المرشد الثاني لجماعة الإخوان المسلمين، الأستاذ حسن الهضيبي-رحمه الله- حيث أتى من خارج الجماعة، تقريبا، ليضبط الفكرة؛ لا ليحافظ على التنظيم، بل لا نبالغ في القول إذا قلنا أنه جاء ليحل التنظيم لصالح الفكرة وهكذا فعل على الحقيقة؛ بإصداره لقرار حل التنظيم الخاص!(والذي كان له الأثر الحاسم في استهداف الجماعة الأولى وتصفيتها) ،والذي اتهم بسببه من غلاة التنظيمية أنه ماسوني مدسوس على الجماعة، حيث كانت فكرة (الفكرة= الجماعة= التنظيم= الأمة!) تبلورت بالفعل داخل التنظيم، معلنة بدء انغلاق النسق وقيام التنظيم!

رافقت جميع محاولات الإحياء التالية للجماعة غلبة الحس التنظيمي وتراجع الحس الاجتهادي؛ بحيث أصبحت القيادات المتنفذة دئما من النخب ذات التخصصات العلمية والهندسية والقانونية والإدارية، وهي أكثر قطاعات المجتمع

المسلم (الاستعماري وما بعد الاستعماري) تأثرًا بمركزية نموذج البنى الهرمية المنضبطة! بحيث تصبح المُسَلمة الأولى غير القابلة للمناقشة أو النقد هي جدوى وجود التنظيم ذاته، أو بصياغة أخرى هل ثمة طريقة للحصول على نتيجة منظمة دون تشكيل تنظيم ذي بنية هرمية صلبة؟ وهل من الممكن أن يكون حل التنظيم هو أفضل وسيلة للحصول على الغرض الذي أُنشئ من أجله التنظيم ذاته؟!(كما كانت نية البنا رحمه الله، وكما فعل حسن الهضيبي بالفعل).

وحتى لا يكثر الخرص أو التخمين حول معنى حل التنظيم هنا، فبدون مواربة في الحديث، أعني بحل التنظيم هو إعادة النظر إلى جميع الأفراد المنتمين للتنظيم على أساس كونهم أفرادًا مكلفين من قبل الخالق، وليس من قبل لجنة عليا داخل التنظيم، ومن ثم إعادة تشكيل مناهجهم التعليمية، والمهارية، وتكليفاتهم الشرعية الكفائية والعينية مرة أخرى طبقا لهذا الأساس الجديد، لا يستثنى من ذلك أحدٌ سواء من القيادات أو القواعد، وإعادة توزيعهم طبقا لهذا المبدأ لا غير، كأفراد مكلفين من الأمة، لا مجرد قواعد تنظيمية محاسبة من قبل قياداتها وفقط.

بحيث تصبح هذه المجموعات المرنة بمثابة أذرع نجم البحر الشهير؛ أي أنها تحمل جميع الكفاءات اللازمة للإبداع والعمل دون حاجة للقيادة المركزية المقيدة للعمل والحركة! وذات تكامل حقيقي في المهارات، وتكامل في الاهتمام بقضايا الأمة بعيدًا عن حجة الانضواء لتنظيم عالمي قائم على الفهم المتكامل للإسلام، المعطلة للطاقات الفردية! حيث تعطينا الأمثلة التاريخية لهذه الحجة نموذجا للطاقة السلبية المعطلة للتنظيم تجاه أفراده:

- النظرة المحلية القطرية لقضية الجهاد (سواء الجهاد الأفغاني أو البوسنة والهرسك، أو الجهاد السوري... إلخ):

فالعذر في ذلك كله مبني على هذه الحجة: بما أني أنتمي لتنظيم لديه رؤية شمولية ومتكاملة للإسلام؛ وبما أن هذا التنظيم له فروع في جميع أنحاء العالم؛ وبما أن العمل المؤسسي يستلزم الثقة في القيادات وعدم تحصيل أي خلفية معرفية أو مهارية غير لازمة لوظيفتي داخل التنظيم؛ إذن؛ فالحرج الشرعي ساقط في حقي! (أعلن محمد حامد أبو النصر مرشد الإخوان المسلمين رحمه الله

إبان الجهاد الأفغاني أن الجماعة لن ترسل مجاهدين إلى أفغانستان إلا لو أمر بهذا ولي الأمر! وهو رئيس الجمهورية!)*

- النظرة المركزية لتحصيل العلمي الشرعي:

بما أن الجماعة لديها هيئات شرعية مركزية، إذن ليس من المطلوب تكليف جميع القواعد بالتحصيل العلمي، إذن ستظل جميع القواعد تابعة للهيئة المركزية الشرعية للتنظيم!

ويكمن تتبع جميع التكليفات بنفس الطريقة السابقة.

ويمكنني صياغة هذه المعضلة -معضلة التنظيم- بلغة خبراء الشبكات الاجتماعية كالتالي:

"التنظيمات ليست فعالة في زيادة قدرة أعضائها على القيام بواجبات الأمة -كما تزعم لنفسها!-، ولكنها فعالة في زيادة المشاركة في الانخراط في صفوفها لأنها تخفض مستوى التكليفات الفردية الربانية لأعضائها!".

آيسين - تويوتا مرة أخرى!

إن الاختلاف الجوهري بين النموذجين، التنظيم الهرمي، والشبكي المرن؛ أن الهياكل الهرمية تتجاوب تجاوبًا ضعيفًا مع الغموض والفشل، وإن كانت تُعد بِنىً رائعة لممارسة الضبط. حيث يمثل الضبط السمة المركزية للنظم البيروقراطية والتنظيمات الهرمية الصلبة على حد سواء. في مقابل المرونة الفائقة للشبكات الأفقية المرنة للتعامل مع المفاجآت والغموض والفشل العارض.

المعضلة الكبرى في المسألة هي شبكة توزيع المعلومات وصناعة القرار؛ ففي الوقت الذي تتميز به الهياكل الهرمية بأنها شبكة توزيع عالية الكفاءة (صورة إصدار التعليمات والأوامر)، ولكنها ضعيفة جدا في حالة المفاجآت حيث يحدث ما يشبه باختناق معلوماتي عند قمة الهرم التنظيمي بما يزيد عن قدرته على معالجة المعلومات أو اتخاذ القرار المناسب، مع عجز الأطراف التنظيمية عن اتخاذ أي قرار مع أي موقف مفاجئ للغياب التام للمهارات الإبداعية اللازمة لذلك.

فإذا أردنا العودة بنتائج مثال آيسين تويوتا على حالة التيارات الإسلامية؛ فالتنظيمات الإسلامية ذات البنية الهرمية الصلبة لديها فعالية هائلة في المهام التقليدية؛ مثل الفوز بالانتخابات أو الحشد لقضية أو موقف سياسي مؤيدًا كان أو معارضًا، ولكنها تفشل فشلا مثيرا للدهشة -ولدهشتها هي نفسها!- إذا ما واجهت أي شيء طارئ أو مفاجئ! كتوفر جبهة جهادية خارج مخططات التنظيم، أو انهيار نظام سياسي قبل الموعد المقرر داخل أدبيات الجماعة، أو انقلاب عسكري من أصدقاء الأمس!

إن الدرس المستفاد من تجربة تويوتا-آيسين (ولا فارق كبير بين بنية الشركات والتنظيمات!) أن هناك صورة مختلفة، سواء على مستوى الهيكل، أو مستوى تكوين الفرد، بحيث يستطيع القيام بدوره التقليدي؛ مع قدرته على التعامل مع الطارئ والمفاجئ، وليس الحل فيما يطلق عليه بعض قيادات التنظيم الحالية بإعادة الهيكلة؛ فهو أحد صور إعادة تشكيل التنظيم ولكن بوجوه جديدة مع بقاء العيوب البنيوية القاتلة، ولكن الحل المقترح هو حل التنظيم وإعادة توزيع مهامه الأساسية على الأفراد، لا بكونهم أفرادًا داخل التنظيم، ولكن كمرحلة انتقالية لحالة نجم البحر!

ولكن كيف يمكن حل التنظيم دون القضاء على الفكرة التي أنشئ من أجلها؟

الإجابة في المقال القادم:

دليلك إلى حل التنظيمات بدون معلم!

---

*حرب 1948م هي الحالة الاستثنائية الوحيدة لهذه النظرة؛ وإن كانت ختمت بهذه النظرة!

معا لحل تنظيم الإخوان المسلمين (2)

دليلك إلى حل التنظيمات بدون معلم

نموذج محلول (1) : كيف تُغرق حاملة طائرات*

"في يوليو 2002، وفي حمأة التحضيرات لاحتلال العراق، أجرى الجيش الأميركي إحدى أكبر "الألعاب الحربيّة" في تاريخه. "اللعبة" كانت تشبيهًا لحملةٍ تجري في الخليج العربي ضدّ دولةٍ "مارقة" متخيّلة، هي في توصيفها مزيج بين العراق وإيران. على الأسطول الأميركي المكوّن من مجموعة حاملات طائرات معزّزة أن يثبّت سيطرته على الخليج، وأن يسحق القوى البحرية والجوية المعادية، ومن ثمّ يغزو أرض العدوّ. في المقابل، أعطيت الدّولة المارقة ـــ بحسب السيناريو ـــ أسطولًا "عالمثالثيًا" نموذجيًا خاليًا تمامًا من القطع البحرية الكبرى والمتطوّرة، ومكوَّنا أساسًا من زوارق صغيرة وقوارب دوريّة، يدعمها أسطول جوّي صغير لا فرصة له أمام الطيران الأميركي.

أدار دفّة الجانب الأميركي في السيناريو نخبة من قادة جيشه، وأعطيت قيادة القوة المعادية إلى جنرال متقاعد اسمه فان ريبر. ما أثار خيبة المخطّطين الأميركيين أنّ فان ريبر لم يقاتل كما كانوا يتوقّعون، وكما "يفترض به". ألغى القيادة المركزيّة لجيشه، وقسّمه إلى مجموعات مستقلّة. تخلّى عن أساليب الاتصالات الحديثة واعتمد حصرًا على الخطوط السلكية ورسلٍ يجيئون ويذهبون على درّاجات ناريّة. أمّا في البحر، فقد وجّه كلّ ما يملك، حتّى اليخوت والمراكب المدنيّة، لتضرب الأسطول الأميركي من حيث لا يتوقّع: سُلّحت السّفن المدنيّة بصواريخ مضادّة للسّفن أطلقت من مسافات قريبة، استعملت الزوارق السريعة في هجمات انتحاريّة، حتّى الطّائرات الخفيفة ذات المراوح حمّلت بالمتفجّرات وصارت تنقضّ على السّفن الأميركيّة على طريقة الكاميكاز. مع نهاية اليوم الأوّل من التّشبيه، كانت حاملة الطّائرات الأميركيّة، ومعها ثلثا الأسطول، ترقد في قاع الخليج!

"... بغضّ النّظر عن النّتيجة الرّسميّة "المعدّلة" لتلك المناورات، فإنّ ما فعله الجنرال المشاكس فان ريبر حوّل تمارين 2002 إلى ما يشبه الأسطورة لدى المهووسين بالنظريات العسكريّة.

ويمكن اعتبارها من البدايات النّظريّة لما صار يسمّى "الحرب الهجينة". "الحرب الهجينة" هي مصطلح ذهبيّ حاليًّا في العلوم العسكرية الغربيّة (كما كان مصطلح "الحرب ضدّ التّمرّد" قبله) وهو يعني، باختصار؛ أن تواجه عدوًّا يمتلك قدرات وتدريبًا وأسلحة الجيش النّظامي، لكنّه يقاتل بتكتيكات الحرب غير المتكافئة (ومنها، ولكن ليس حصرًا، حرب العصابات)."

ففي هذه التجربة كان الحل الأمثل للحصول على أفضل النتائج هو التخلي عن صورة التنظيم(وهو صورة التنظيم المركزي الهرمي التقليدي للجيش)، لصالح تحقيق أغراض التنظيم أو أهداف إنشاء التنظيم(وهي النكاية في الجيوش المهاجمة).

نموذج محلول (2) : أيرلاندا .. الاحتلال الإنجليزى يترنح!

حارب الأيرلنديون الاحتلال الإنجليزي لمدة ٨٠٠ عام تقريبا**!** لم يستسلموا أبدا، وهذا قد يبدو رائعا، ولكنهم أيضا لم ينجحوا في طرد الإنجليز وإنهاء الاحتلال والحصول على الاستقلال**!**

لماذا لم يحقق الأيرلنديون حلمهم طوال 800 عام كاملة- وليس 80 عامًا فقط -؟!

لأنهم - على مدى ٨ قرون - حاربوا الإنجليز بنفس الأسلوب الذي تستخدمه العسكرية الإنجليزية؛ معارك واسعة المدى - تشكيل كتائبي صارم - جيش في مواجهة جيش. حاول الثوار الأيرلنديون التصرف علي هيئة جيش لأنها كانت الطريقة التنظيمية الوحيدة في نظرهم التي يتخيلونها للمواجهة المسلحة**!**

ثم تغير كل شيء بمجيء مايكل كولنز!

كان مايكل كولنز خبيرًا إستراتيجيًا يمتلك رؤية إستراتيجية مغايرة لتحقيق نفس الهدف الذي يسعى إليه الجيش الأيرلندي منذ 800 عام! ولكن عن طريق نظام مختلف. فما سر نجاح مايكل كولنز؟

بعد عصيان عيد الفصح الكارثي عام 1916 قام كولنز بتغيير إصلاحي كلّي؛ حيث حوّل المقاتلين المتطوعين إلي جيش حرب عصابات رشيق مرن؛ فقام بإرساء قواعد ما عرف بـ"الأرتال الطائرة "- سرية صغيرة مكونة من ٢٥ - ٥٠ فردًا ترتدي الزيّ المدني تتحرك باستمرار تنصب الكمائن للمواكب الإنجليزية وتهاجم القواعد ونقاط التفتيش وغيرها- ثم قام بتطوير شبكة من المخبرين لجمع المعلومات عن أفراد المخابرات البريطانية وتحركاتهم وجواسيسها.

وفي النهاية كوّن فرقًا منظمة من المتطوعين لاغتيال هؤلاء الأفراد!

وبعد ٣ سنوات فقط من تبنيّ هذه التكتيكات الجديدة نجح الجيش الأيرلندي الجمهوري في طرد البريطانيين من أيرلندا (ماعدا ٦ مقاطعات في الشمال) وذلك بعد ٨٠٠ عام من الهزائم!

فعلى الرغم من أن كولنز لم يأتِ ليغير هدف الجيش الأيرلندي- وهو طرد الإنجليز وتحقيق الاستقلال- ولكنه قام بحل الجيش الأيرلندي! وأعاد تشكيله على صورة أكثر مرونة وأقل نظامية، وأعاد تعريف المهام والمهارات اللازمة للأفراد لتحقيق نفس المهمة، ولكن بعد أن حل تنظيم الجيش الأيرلندي!

وكذلك الحال فيما يتعلق بالتنظيمات الإسلامية بعامة، وتنظيم الإخوان المسلمين بخاصة؛ فيما يتعلق بهدفه الذي أنشئ من أجله، والقيود التي فرضتها طبيعة التنظيم على الممارسة. فالأمر كما يؤكد الدكتور فريد الأنصاري أن الصيغة التنظيمية للحركات الإسلامية، وآليات اشتغالها اليوم، وكذا جوهر خطابها الحركي مما تنتجه في أدبياتها وتجمعاتها، وخصوص خلاياها؛ كل ذلك كفيل بخروجها من عالم (اللامفهوم) أو(اللامدرك) - بالنسبة للحسابات الغربية ودراساتها الإستراتيجية- إلى عالم (المفهوم) أو (المدرَك)! وانتقالها من عالم (الخوارق والمفاجآت) إلى عالم (العوائد والطبيعيات) القابلة للحسابات، وذلك هو عين المقصود، حيث تصبح الحركة الإسلامية بالنسبة للإستراتيجية الغربية رقما قابلا للإدراك، وعددا قابلا للحساب بحيث تصبح في سياق معارضتها ونقدها؛ قابلة للإعمال والاستعمال، وللتحييد والإهمال، أو على الأقل قابلة للمعالجة الميكانيكية! ونتائجها قابلة للتوقع، وللإدراج في معادلة الإمكانات والاحتمالات

الرياضية المدروسة بعناية سواء بالنسبة للنظام العالمي، أو وكلائه المحليين المتمثليين في صورة الأنظمة الحاكمة.

ومثاله عندي كرجل يراهن خصومه على أن عدد لترات الدم في عروقه 6 لترات من الدم، فيراهنه خصومه بكل خبث على أن الفيصل بينهم هو القياس؛ ففي اللحظة التي يتم سحب الدم والتأكد من صدق دعواه، سيكون في واقع الأمر قد مات!

وكذا محاولة التنظيمات الإسلامية وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين التحول من مجموعة الأفراد القائمين على معظم صور فروض الكفايات في الأمة، وهي جوهر حقيقة التغيير الاجتماعي والسياسي بالفعل؛ ومن دور القائم بعملية الفعل والتغيير بشكل مباشر، إلى قوة مؤطرة ومحكومة داخل "تنظيمات سياسية"؛ وهي صورة تحول الفعل المباشر إلى برنامج مستقبلي للفعل في صورة برنامج للحزب؛ أو السماح بتبني مطالبها وأهدافها عبر قنوات المؤسسات السياسية القائمة في إطار مؤسسة الدولة؛ الأمر الذي يطلق عليه "الوظيفة الاستيعابية للنظام السياسي" وهو الأمر الذي يتم من خلاله القضاء على إمكانات التغيير الحقيقية، أو الاستجابة الفعلية للمطالب التي تتبناها الحركات التي تقود الرأي العام وفق اتجاهات العصيان السياسي.

فالاعتقاد بأن تحويل الحركة الشعبية المعبرة عن العصيان السياسي أو قيادتها على الأقل إلى "منظمة سياسية" سيجبر الفئات والطبقات السياسية والاقتصادية الحاكمة أو المهيمنة على تقديم تنازلات سياسية يتم من خلالها توسيع المنظمة وتحقيق مطالبها؛ هو مسألة مشكوك في جدواها أو تحقيقها. هذا الأمر - وإن حدث تاريخيا - فقد كان تحت تأثير عاملين:

الأول: جاذبية اللحظة التاريخية؛ حيث يقود الاستياءُ والسخطُ عددًا كبيرًا من الناس إلى التمرد والعصيان السياسي؛ الأمر الذي يبدو معه أن هناك الكثير مما يمكن القيام به في حالة إنشاء منظمة كبيرة ودعم عملية استمرارها.

الثاني: تقدم الصفوة – أحيانًا - في مواجهة العصيان السياسي بعض التنازلات الجزئية التي يبدو أنها لم تكن ممكنة من قبل، فيعتقد أن الأمر سيزداد ويتدعم في حالة إنشاء منظمات سياسية.

ولكن ذلك يتضمن خللا حقيقيا؛ إذ إن الصفوة لن تقبل بتقديم سلسلة من التنازلات تمس جوهر حكمها، أو حتى تسمح باستخدامها في تحدٍّ حقيقي لمواجهتها، كما أن القيادات بإنشاء هذه المنظمات السياسية تنقل الجهود من "الشارع" إلى "قاعات الاجتماعات"، وتصبح هذه المنظمات رأس جسر لجهود الصفوة السياسية الحاكمة في دفع العصيان السياسي في القنوات السياسية التقليدية، والتي لن تحقق أو تستجيب للمطالب الحقيقية، بينما تظل هذه الجماعات والمنظمات السياسية تعتقد - وبالأصح تعيش وهمًا سرابيًا - أنها تسلك "الطريق الطويل والصعب" ولكنه المضمون نحو تحقيق أهدافها.

بعد أن تتأكد الصفوات والسلطات الحاكمة من درجة ومستوى فعالية المنظمات السياسية التي قامت في سياق عمليات عصيان سياسي تعبيرًا عن مطالب حقيقية، لكنها فقدت بتحويلها التنظيمي هذا الزخم؛ تسعى إلى جذبها إلى بنية الأنظمة السياسية لمعرفة آرائها، ولكي تعرض همومها وشكواها عبر المؤسسات والقنوات الرسمية للدولة، وهذه الاستجابة الرمزية ليست للمنظمة كـ"تنظيم" ولكن للبقية الباقية من قوى الرفض والتغيير والعصيان السياسي داخلها، والتي تسعى إلى ترويضها والقضاء عليها، وهذه بدورها لا تدوم طويلا كأي مظهر من مظاهر الرأي العام المتقلبة والزئبقية، وهكذا فإن أكثر التنظيميات التي نشأت تعبيرًا عن مطالب حقيقية ومن رحم حركة شعبية تتلاشى كوجود حقيقي.

ومع ذلك تستمر هذه المنظمات كـ"هياكل" و"أبنية" فارغة رهينة بأمرين:

الأول: تصبح ذات فائدة ومصدر وجاهة ومكانة رمزية، وغالبا ما تشكل وسيلة ومصدر معيشة للذين يتحكمون في مواردها ويعتمدون عليها؛ من المجموعات والأفراد الذين يدعون تمثيل المنظمة أو الجماهير.

الثاني: تصبح أكثر خضوعًا لمن تعتمد عليهم في مواردها المختلفة، ويبقى توازنها الهش رهينا بتوازن مجموعات"الشِّلَل" و"الزبائن" الذين تؤول أمورها إليهم، بالإضافة إلى سبب جوهري مهم، وهو أن استمرارها بهذه الوضعية إنما يكون بسبب هجرها للسياسيات المعارضة الفعلية والجذرية، وقبولها بممارسة "أدوار" محدودة في إطار لعبة "السياسات الرمزية".

وبذلك تنتهي عملية العصيان السياسي الذي تقوده الحركة الإسلامية، وتموت مقاومتها للطغيان عبر إقامتها للأحزاب والتنظيمات السياسية.

إذن فلو قمنا بصياغة الإشكالية المطروحة حتى الآن على هيئة السؤال التالي:

س:هل وجود تنظيم الإخوان المسلمين ضرره أكبر من نفعه على الفكرة التي أنشئ من أجلها؟

ستكون الإجابة:

ج: وجود التنظيم بصورته الحالية ضرره أكبر من نفعه على الفكرة التي أنشئ من أجلها!
نعم المعضلة هي بنية التنظيم بشكل مجرد، وليست بنية تنظيم الإخوان المسلمين بشكل خاص!

نموذج غير محلول (3) : معضلة التنظيم الإخوانى الشيوعى

لو افترضنا عدة راصدين محايدين من داخل التنظيمات أو من خارجها، وأردنا منهم في جلسة مصارحة أن يكتبوا لنا بعض الانتقادات على الممارسة التنظيمية الإسلامية فربما تأتي هذه الملاحظات محل إجماع بينهم، وهذه الشهادات قد تكون شهادات حية من داخل صفوف التنظيمات:

شهادة (1):

"... أية محاولة لانتقاد الرؤية السائدة التي تصور النظم الإسلامية كجنة، كفردوس خال من المشكلات والتناقضات والصراعات، وغير قابل للانتكاس، ورأت أنها تسير في خط تطوري صاعد في خط مستقيم، أنها تسير "قدما إلى الأمام"، حيث أكدت أنه يجب علينا أن نرى التجربة الإسلامية في إطار تناقضاتها الواقعية، لهذا فيمكن لها أن تتراجع، وأن تنتكس، وقد تنهار، ولقد انهار العديد منها."

"... أن منتقدي التنظيم انتقدوا مستوى واحدًا في المجال السياسي، ويتعلق بمواقف سياسية، دون انتقاد التنظيم (إضافة إلى المنهج، والرؤية...)، وإن حدث ذلك، فإنه انتقاد لممارسات شخصية، وليس صيغة التنظيم، مع وسم أي انتقاد

للتنظيم بالخيانة أو بالعمالة.
وأنا أعتبر أن أي انتقاد لصيغة التنظيم يجب أن ينطلق من انتقاد المنهج أولا، والسياسة ثانيا، ومن ثم التنظيم والممارسة."

"... فالتنظيم كان عودة إلى الوراء، فقد أعيد إنتاج بنية القبيلة، أو النظام البطرياركي الأبوي، حيث سلطة القرار ممركزة في فرد هو زعيم القبيلة أو زعماء القبلية! والتي تحمل صفات المقدرة والجبروت، والدراية، والتوفيق المفضي للعصمة، مما يجعل الآخرين أقرب إلى القطيع، والسلطة وحدها التي تستطيع تقرير مسار القطيع، وتحديد أهدافه، ومهمات كل فرد فيه، ومحاسبة المخالف والمخطئ، دون أن يكون من حق أحد محاسبته أو تخطئته، أو انتقاده، أو مخالفته."

"... فكيف يمكن لفرد تشكَّل في ظل شروط استبدادية (في العائلة والمدرسة والمجتمع والسلطة والحزب والتنظيم!) محنطة في قالب أخلاقي، ومعطاة كصيغة نهائية، أن يعيد صياغة ذاته، في إطار قيم معاكسة؟

هنا تتشكل أزمة في الوعي، وأخرى فيما بين الوعي والممارسة، وثالثة في الممارسة ذاتها. ولا شك أن تجاوزها، لا يرتبط سوى بتعميق الوعي، وتقويم الممارسة."

شهادة (2):

"... فلقد أصاب العالم موجة من حُمّى "العنف الثوري" القائم على مجموعات منعزلة عن الجماهير تناضل نيابة عنا وباسمها.

ولهذه الظواهر جذورها في مجال التنظيم، حيث لم تكن البنية التنظيمة قادرة على إعطاء الشورى مضمونها الحقيقي داخليا، ولعل ذلك هو نتاج ظروف القمع الطويلة، التي تستلزم "سلطة مركزية" في بعض الأحيان، هذه السلطة التي تتعارض مع دور أعضاء التنظيم ومساواتهم في الحقوق ضمن الهرمية التنظيمية، الأمر الذي أفرز ظاهرتين مترابطتين:

الأولى: ظهور فئات داخل التنظيم وفي مختلف مراتبه، وخصوصًا في المراتب العليا، تعمل على تكريس هذه السلطات الاستثنائية لأنها ترى أن من مصلحتها ذلك.

ومع اعتياد بعضهم على هذه الظروف الاستثنائية لتصبح جزءًا مكونًا من وعيه وتقاليده، فيرى في الظواهر اللاحقة تطورًا طبيعيا غير مخالف للخط التنظيمي، وهاتان الظاهرتان تخلقان وضعًا تنظيميًا مهيأً لتطور تسلطي، أو كما يسمى بيروقراطي.

إن كل ذلك يحول البنية التنظيمية إلى بنية ضعيفة غير قادرة على مواجهة الفردية، و"عبادة الشخصية" وظواهر القمع المختلفة، التي تعني تصفية المعارضة وتشويهها."

شهادة(3):

"... ولذلك برزت ظواهر عديدة على صعيد التنظيم أهمها:

1- تخلف الوعي نتيجة للجمود الذي أصاب هذه الأحزاب، والذي فرض وضعًا لا يسمح بنمو الوعي، وأدى إلى تصفية كل الفئات الواعية، أو التي تطمح لأن تمتلك الوعي! وكان الجمود يقود إلى أن يتحول عضو التنظيم إلى مردِّد ليس أكثر، يعتبر ما جاء في الماضي هو المستقبل، ويعتقد أن ما جاء في الماضي يجب أن يحكم كل التطور اللاحق، وأنه الجامع المانع الذي لا شك في صحته، أو في ديمومته.

2- إلغاء الآلية الشورية الحقيقية، بإلغاء الحياة الداخلية، فأصبحت المركزية تعني السلطة. سلطة القيادة، وسلطة القرار، ليصبح الشكل جوهرًا، ويسقط الجوهر. لقد أصبح الشكل التنظيمي الذي يقوم على التسلسل الهرمي، وعلى وجود هيئة مركزية تقود التنظيم، يعني أن الأعلى هو الحاكم، أما الأسفل فمحكوم، الأعلى هو الذي يتخذ القرارات ويضع الخطط ويحدد البرامج ويعطي الأوامر، أما الأسفل منفذ يطيع ما يريده الأعلى. ولذلك سقطت قضايا أساسية في حياة التنظيم الداخلية، أهمها حرية الآراء، والنقد، والمؤتمرات والانتخابات ودور الأقلية.

3- تكريس عبادة الفرد، أو الهيئات العليا. ليصبح الفرد هو التنظيم، يقرر بالنيابة عنه، ويعتقد أن ما يقوله عين الصواب."

شهادة (4):

"... مشكلات التنظيم أكثر من أن تحصر أو تعد يا سيدي فاعدد معي:

مشكلة السرية:

إن العمل السري يفرض نمطًا من العمل يقضي وجود الخلايا الضيقة، والحوارات المحددة، وصعوبة الخلايا الضيقة، والحوارات المحددة، وصعوبة عقد المؤتمرات (نسبيًا)، وكل ذلك يزيد من (المركزية)، ويقنن الحوارات، ويحد من التفاعل، ويبرز الميل لوجود قادة ومنفذين، وكل ذلك يعيد القرار إلى الهيئة العليا، بشكل ما، ويحد من دور التنظيم.

مشكلة الوعي:

إن تفاوت الوعي يفرض أدوارًا مختلفة من عضو لآخر، ويجعل قدرات الأعضاء متفاوتة، وبالتالي فتأثير كل منهم مختلف، ومقدرته على صياغة القرار والتأثير فيه متباينة، ومعرفته بمهامه قليلة، ودوره محدود.

مشكلة الترقية:

إن الهيئات العليا هي المعنية بمشكلة الترقية، ونقل الأعضاء من مرتبة إلى أخرى، وهذا يجعل دور الأعضاء الجدد ضعيفًا، ويجعل دور الهيئات الأعلى أكبر من دور الخلايا القاعدية، ويخلق نوعًا من علاقات التبعية إذا لم تتوفر الشورى الحقة.

مشكلة التربية:

وهي دور الهيئات العليا في التأثير على مسار نمو الأعضاء وتطورهم، وبالتالي التحكم في دورهم في صياغة القرار السياسي.

مشكلة الأقدمية:

حيث أنه كلما امتد عمر العضو امتلك مقدرة أكبر في التأثير، وحاز على معلومات أوسع، وهذا يؤهله لأن يلعب دورًا أكبر من العضو الجديد، خصوصًا فيما يتعلق بالمراتب القيادية، لتصبح بالتالي قيادة تاريخية!

مشكلة التخلف:

وهي طبيعة بنية العضو، وتحديدًا الهيئات القيادية. إن التخلف يقود إلى القمع، ومنع الحوار، وتحريم النقد والاعتراض أو احتوائه داخل مناورات تنظيمية سابقة التجهيز، ومحاولة تركيز السلطات، وتوسيع المهام، وإلغاء الآخرين، وإقامة علاقات التبعية، تكوين الأزلام والمريدين.
كل هذه المشاكل معقدة. سببها الأساسي طبيعة الهيكل التنظيمي."

أي قارئ منصف لهذا الملاحظات السابقة من أبناء التنظيمات الإسلامية يعترف بصحة جميع هذه الملاحظات وزيادة! وفي نفس الجملة يؤكد على أنه بالرغم من جميع هذه الانتقادات السابقة فإن بقاء التنظيم هدف يحتمل من أجله كل هذا وزيادة!

والغريب والمفاجئ أن جميع هذه الملاحظات، وكل هذه الاقتباسات ليست من كتب مراجعات فكرية إسلامية، أو شخصيات إصلاحية من التيار الإسلامي، بل جزء من عيوب التنظيم الشيوعي في لبنان التي ذكرها سلامة كيلة في كتابه الماتع "نقد الحزب: المشكلات التنظيمية للحزب الشيوعي"!، وذلك بعد أن أبدلنا فقط المصطلحات اليسارية بمصطلحات إسلامية!!

الحل القسرى والحل الاختيارى

من باب المفارقة التاريخية فإن معظم قرارات حل جماعة الإخوان المسلمين تاريخيا، والتي صدرت في أغلبها من خصومها (وفي قليل من المرات من داخلها أو من قبل أحد أبنائها أو فروعها المختلفة) كانت منحة جليلة للجماعة! ففي فترة الشتات الناصري، قام عدد كبير من أفراد جماعة الإخوان المسلمين، مدفوعين قصريا بسبب حل التنظيم قُطريا، إلى التحول إلى السلوك الطبيعي للمسلم عن طريق العودة إلى التكليف الرباني، والتخلص من التكليف التنظيمي أوعلى الأقل التخفف من أعبائه (ولو لفترة)، أو الإبقاء على القدر الأدنى من

عيوب التنظيم، مع الحصول على أعظم إيجابيات العمل الجماعي المنظم؛ وذلك عن طريق إنشاء الجامعات والمعاهد، وتأسيس المشروعات الإسلامية الدعوية في جميع دول العالم، أو أدائها المميز داخل الدول غير المسلمة بسبب غياب أكبر عوامل سلبية التنظيم وهو الشبق السياسي؛ حيث يختفي تمامًا من أفق أفراد الجماعة داخل الدول غير المسلمة لاستحالة المشاركة السياسية بقصد الإصلاح الفوقي! فلا يتبقى لها غير وظيفتها الأساسية الربانية، وذلك عن طريق إنشاء أكبر عدد من الجماعات الوسيطة القائمة على فروض الكفايات، وإحياء معظم صور الأوقاف والتي هي بمثابة نواة لمجتمع مسلم حقيقي ومتكامل. ولكن هذه الفترة سرعان ما انتهت بالتصالح مع نظام السادات ودمج الجماعة داخل مشروع الدولة، ومن ثمَّ إمكانية عودة التنظيم مرة أخرى للأسف!

بل إن كثيرًا من الحالات الإخوانية العابرة للتنظيمات والأقطار، كان العنصر الأهم في عالميتها وانتفاع الأمة بها، هو انعدام الكيان القطري الحاضن للتنظيم أو تعذره؛ مثل حالة الدكتور عبد الله عزام رحمه الله، والذي كان الأب الروحي لإحياء حالة الجهاد العالمية المعاصرة.

والتحدي الحالي للجماعة هو مدى استجابتها لخيار الحل الطوعي الاختياري الواعي للتنظيم، لحساب الأهداف التي قام من أجلها التنظيم، هذا الحل الذى سيتيح تكوين "شبكة" بديلة تستطيع تحقيق ما لم يحققه "التنظيم" خلال 80 عاما حتى الآن، وربما فى المقال القادم نستطيع أن نتحدث أكثر عن مواصفات هذه الشبكة وكيف تتكون

معا لحل تنظيم الإخوان المسلمين (3)

نحو خلافة ممكنة .. الجماعات الوسيطة فى مقابل التنظيمات

(كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ)

بين الخلافة الضائعة والخلافة الممكنة والخلافة المستحيلة!

أرسل الله الأنبياء وجعل منهم من هو ملك نبي؛ كداوود وسليمان، وعبد نبي؛ مثل إبراهيم ولوط ومحمد عليهم وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام، ثم صارت السنة في بني إسرائيل أن تسوسهم الأنبياء كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم: "كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء كلما هلك نبي خلفه نبي، وإنه لا نبي بعدي، وسيكون خلفاء فيكثرون، قالوا فما تأمرنا؟ قال: فوا ببيعة الأول فالأول أعطوهم حقهم فإن الله سائلهم عما استرعاهم"، فصار مقام الخلافة أو وظيفة الخلافة هي القيام بوظيفة النبي في الأمة، وصارت وظيفة الخليفة هي متابعة الأمة أثناء خلافتها للنبي في تأدية مهامه من البلاغ، والتزكية، والهداية، والحكم بين الناس، والجهاد في سبيل الله، وتعليم الوحي؛ في نفس الوقت الذي تقوم فيه الأمة بمتابعة الخليفة في تأديته لمهام خلافة النبي فيهم.

ثم أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بأن الأمور ستسير مبتعدة عن هذه الصورة كما في حديث حذيفة رضي الله عنه: "تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون ملكًا عاضًا فيكون ما شاء الله أن يكون، ثم يرفعها إذا شاء الله أن يرفعها، ثم تكون ملكًا جبرية فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة، ثم سكت".

وكما يعلق شيخ الإسلام ابن تيمية، أنه طلما فرق النبي صلى الله عليه وسلم بين الخلافة والملك، علم أن في الملك تركًا لبعض الدين الواجب، الأمر الذي

جعل الأمة تجتهد في تحويل الملك مرة أخرى إلى خلافة كما كان، في محاولة لاسترداد عروة الحكم التي انفصمت، وقد نجحت هذه المحاولة في صورة خلافة عمر بن عبد العزيز الأموي، ثم استمرت المحاولات بعد ذلك عبر تاريخ الأمة لاسترداد تلك الخلافة الضائعة، أو الاقتراب منها.

ومع شيوع حالة الملك العسكري أصبح الجهد الأهم على الإطلاق الذي تمارسه الأمة؛ هو القيام بالشق الخاص بها في الحفاظ على مهام الخلافة، عن طريق تمثل معظم المهام الحيوية للأمة، أو فروض الكفايات في شكل مجموعة كبيرة جدا ومتنوعة من "الجماعات الوسيطة"؛ فالجماعة العلمية المتمثلة في علماء القرآن والحديث قامت على حفاظ الوحي، والجماعة اللغوية قامت على الحفاظ على لسان الوحي، والمجاهدون والمرابطون وأصحاب الثغور قاموا على الحفاظ على وظيفة الجهاد، والجماعات الصوفية قامت على الحفاظ على وظيفة التربية والدعوة والتزكية والجهاد في معظم الأحيان. في الوقت نفسه قامت فكرة الوقف من خلال مؤسساته على الحفاظ على المقدرات الاقتصادية للأمة، أو معظمها في يد علماء الأمة، ممثلةً الرافد الاقتصادي الدائم لاستمرار معظم هذه الجماعات الوسيطة وغيرها على القيام بدورها في حفظ مفهوم الخلافة حتى أتت عملية التحديث بنموذج الدولة القومية الحديثة!

وإذا أردنا أن نجرد فكرة هذه الممارسة السابقة على اجتلاب نموذج الدولة القومية الحديثة يمكننا الاستعانة بمفهوم "النطاق المركزي" الخاص بكارل شميت، والتي تبحث في تحديد "القوى المحرِّكة" داخل الأنظمة، حيث يشير كارل شميت إلى أنه عندما يصبح نطاقٌ ما مركزيًا، فإن مشكلات النطاقات الأخرى تُحَلُّ في إطار هذا النطاق المركزي. وتُعَدُّ هذه المشكلات ثانوية، إذ يأتي حلها بصورة تلقائية ما إن تحل مشكلات النطاق المركزي.

ففي الوقت الذي كان الدين هو النطاق المركزي في جميع صور الممارسة السابقة على الدولة القومية الحديثة، الأمر الذي جعل التنشئة الإيمانية والأخلاقية، وقيم الجهاد، ومفهوم الأمة المكلفة من قبل الله عز وجل هي الشغل الشاغل لجميع قطاعات الأمة.

الأمر الذي تحول بشكل جذري في نموذج الدولة القومية؛ حيث أصبح قيامُ الكيان السياسي في ذاته وبقاؤه، هو النطاق المركزي؛ لذا يمكن تجميد أي نشاط للأمة، ولو كان الجهاد مثلا! في سبيل الحفاظ على الدولة وتماسكها، بل يمكن التضحية بأي جزء من الأمة في مقابل الحفاظ على وجود النظام أو الدولة/النظام أيضًا!

وعلى الرغم من أن ظاهرة الصحوة الإسلامية في بدايات القرن العشرين، مثلت ردة فعل على الترهل الذي أصاب مؤسسة الخلافة – أو الكيان السياسي الجامع إذا تحرينا الدقة - المتمثلة في السلطنة العثمانية؛ الترهل الذي تلاه إعلان مصطفى كمال أتاتورك إلغاء العلاقة السياسية الجامعة بين ديار الإسلام، الأمر الذي كان بمثابة دقات ناقوس الخطر لاستنفار جميع الجهود في جميع ديار الإسلام، سواء للحفاظ على الكيان السياسي الجامع قبل سقوطه، أو القيام ببعض وظائفه المعطلة، أو لإعادة تأسيس الكيان السياسي وذلك بعد إلغائه.

ومع تراوح ردات الفعل بحسب الظروف التاريخية المختلفة التي مرت بها ديار الإسلام، وذلك بقدر نسبة التحديث التي تعرض لها هذا الإقليم أو ذاك؛ فكلما قلت درجة التحديث التي تعرض لها أهل هذا القطر أو الإقليم؛ كلما جاءت ردة فعلهم متجهة ناحية القيام بأحد الوظائف التي ينبغي عليهم القيام بها دون النظر إلى أية عوامل أخرى، وكلما زادت درجات التحديث، مثل العراق ومصر وإيران وتونس وتركيا والهند؛ كلما أصبحت الحركات والتنظيمات والجماعات الإسلامية متشربة لفكرة النطاق المركزي المتعلق بالدولة القومية الحديثة لا بالنطاق المركزي المتعلق بوظائف الخلافة، وذلك بالحفاظ على الدولة القائمة، ولكن مع تطويعها لقيادة جديدة! وعلى رغم أن كثيرًا منها نشأ غير مشوه بالكلية، بل رافضًا في جزء كبير من أدبياته لفكرة القومية أو القطرية، وما تبعها من نطاقات ثانوية، ولكن ما لبث أن غلب عليه الواقع الذي ولد فيه، فالإنسان ابن بيئته! ومعظم هذه الحركات، وخاصة الجماعة الإسلامية في الباكستان، والإخوان المسلمين في مصر هي بنت الحداثة.

المعضلة مع هذه الحركات أنها تتبنى هياكل حداثية، وأهدافًا تراثية!

فهي تستهدف إقامة الخلافة وهو أمر حسن جميل! وكيف لا وهو أحد واجبات الأمة من ناحية، وأحد البشارات النبوية من ناحية أخرى، ولكن تريد بلوغ هذا الهدف بواسطة النطاق المركزي المادي في أهم تجلياته المعاصرة: الدولة القومية، والأحزاب السياسية (لو كانت مدمجة في السلطة)، أو التنظيمات (لو كانت لم تصل بعد للسلطة!)، وأخيرًا الشركات! في محاولة لإقامة هذه الخلافة المستحيلة.

هل التتريث هو الحل: نحو شبكة من الجماعات الوسيطة لإقامة خلافة ممكنة

ظلت المفاجأة التاريخية المتعلقة بالحملة الفرنسية على مصر، ومن بعدها الاحتلال الإنجليزي مستعصية على فهم الكثيرين؛ ففي الوقت الذي كان مجتمع المماليك تراثيا؛ حيث تتمثل معظم وظائف الأمة في إحدى الجماعات الوسيطة، فالجماعات العلمية والدعوة والتربوية في شيوخ الأزهر والطرق الصوفية، وتتمثل الجماعات الاقتصادية بنية الوقف المتغلغلة في شتى مناحي الحياة، وكذلك بقية الوظائف سواء التعليم الأهلي، أو الجهاد كوظيفة من وظائف الأمة، قام هذا المجتمع على الرغم من جميع صور الترهل والفساد المستشري في جميع هذه الجماعات بالصمود في وجه الغزو الفرنسي بعد سقوط قوة المماليك أو القوة العسكرية الرسمية للسلطة في هذا الوقت، بل واستطاع هذا المجتمع طرد الغازي الفرنسي في نهاية الأمر.

ولكن المثير للدهشة أن هذا المجتمع بعد تعرضه لعملية تحديث ضخمة وشاملة على يد محمد علي، قام فيها بمأسسة جميع هذه الجماعات، ودمجها داخل بنية الدولة القومية الوليدة، وإقامة عدد مذهل من المؤسسات الطبية والهندسية والزراعية والعسكرية، واستمرار هذه التجربة لما يقرب من 70 عامًا في عهد محمد علي وأولاده، إلا أن هذا المجتمع الذي تم تحديثه، أو بلغة أخرى تم تغير نطاقه المركزي لصالح الدولة؛ عندما تعرض لمحاولة أخرى من محاولات الغزو على يد الإنجليز فشل فشلا ذريعا في المقاومة، وتم استعماره لمدة تزيد على 70 عاما، بل مازال مستعمرا حتى الآن!

بل إن معظم ديار الإسلام التي تم تحديثها وقعت فريسة سهلة في يد الاستعمار العسكري، ومن بعده الاستعمار الفكري والثقافي. وعلى العكس، فمعظم المجتمعات التراثية وأشهرها المملكة الأفغانية منذ محاولات الاستعمار الإنجليزي الفاشلة، مرورًا بالاجتياح السوفيتي – والذي انتهى بانهيار الاتحاد السوفيتي!-، انتهاءً بالخروج الأمريكي الأخير يضع علامة استفهام كبيرة جدًا حول الأمل في إعادة التتريث Retraditionalization!

المصطلح الذي استخدمه أحدث الباحثين الفرنسيين في وصف العملية التي ينبغي أن يقوم بها المسلمون المعاصرون لإنشاء خلافتهم الممكنة!؛ وذلك عن طريق إنشاء شبكة مجتمعية تضم أكبر عدد من الجماعات الوسيطة التراثية (وليست الحداثية) أي المتمركزة حول وظائف النطاق المركزي لوظيفة الاستخلاف، وليس المقصود استعادة الصورة التاريخية داخل السياق المعاصر بالطبع!- الموازية لمعظم المؤسسات التابعة للدولة في محاولة لاستعادة البنية المجتمعية لمجتمع الخلافة، قبل الدندنة حول استعادته على المستوى السياسي. والمثير للدهشة أن عبر الممارسة المتنوعة لمعظم الحركات الإسلامية الحداثية في القرن الماضي ظهرت عدة محاولات للإفلات من تغول النطاق المركزي الذي فرضته الدولة القومية الحديثة، ولكن لعدم وضوح "المعنى الوظيفي لمفهوم الخلافة"، وغلبة المفهوم السياسي والتباسه مع الكيانات السياسية القائمة، المتمثلة في الدولة؛ أخفقت الحركات الإسلامية أن تستكمل الممارسة التراثية، أو النبوية على الحقيقة، لحساب الدولة! وذلك مثل جهاد الإخوان المسلمين في حرب 48، والذي انتهى بتجميد وظيفة الجهاد لحساب الدولة! وكذلك فرصة الجهاد الأفغاني، حيث وقفت الجماعة الإسلامية في الباكستان، وجماعة الإخوان المسلمين في مصر وفي بقية الدول، على الحياد! مكتفيةً بالدور الإغاثي أو التنسيقي، تنفيذًا لرغبة الأنظمة القطرية التي تم دمج الجماعتين داخلها في الباكستان أو مصر، في المحافظة على قطرية الجهاد في أفغانستان وعدم جعله أمميًا!

وأخيرا تجربة الجهاد السوري والتي تم مقاطعتها من الناحية الجهادية، والاكتفاء بالتحضير لفرصة الممارسة السياسية في حالة قيام دولة سورية جديدة!

وكذلك الممارسة الاقتصادية المتمثلة في شركات توظيف الأموال في مصر، والتي انتهت بتحطمها داخل تروس الدولة، عندما خرجت عن نطاق عملها

المجتمعي، وتوغلت داخل المؤسسات الاقتصادية المحلية أو الدولية، وهو عكس طبيعتها المجتمعية الشعبية دون أن تدري.

ولنضرب عدة أمثلة لتوضيح الفكرة، حيث يصعب جدا تصور فكرة شبكة الجماعات الوسيطة الموازية لبنية الدولة، أو حتى التي تستهدف السيطرة على أجهزة الدولة من قبل المسلم الحداثي؛ وبخاصة أبناء الحركات الإسلامية، مع سهولة تصور النموذج التاريخي والاقتناع به، من لدن حركة الصحابة داخل الأمصار في هيئة أكبر شبكة من الجماعات الوسيطة الحاملة لفكرة الاستخلاف، والتي نتج عنها أكبر عملية تعليم وتربية وتأسيس للأفكار، مرورا بالحركات العلمية الكبرى، والمدارس الفقهية، والطرق الصوفية، والأخويات المجاهدة، والتي نتج في كثير من ممارساتها تأسيس لنظام سياسي كناتج ثانوي لضبطها للنطاق المركزي المتعلق بنشر الدعوة عن طريق التعليم والجهاد، لا كهدف رئيس تتمحور حوله وتنشأ من أجله ابتداءً.

الأمر الذي يصعب تصوره في السياق المعاصر بعد حصر تصور نطاق الفاعلية في الممارسة السياسية وجعلها هدفًا ووسيلة وغاية، وجعل الدولة هي الفاعل الرئيس والأوحد في وعي المسلم المعاصر، والنموذج المثير للدهشة في التاريخ المعاصر هو قيام الجماعات اليهودية بإحياء اللغة العبرية – بعد أن كانت لغة ميتة لمدة 1000 سنة تقريبا -، وتأسيس شبكة مجتمعية اقتصادية كاملة في صورة الكيبوتسات، وشبكة تعليمية عبرية في صورة جماعات تعليمية، وجامعات ومعاهد، وجماعات وسيطة عسكرية، كل ذلك قبل قيام الدولة بما يزيد عن 70 عامًا!

وكذلك نموذج "الجامعة الطائرة" التي حفظت على بولندا هويتها ووعيها المجتمعي إبان الاجتياح السوفيتي.

وإن أردنا تصور كيفية تنزيل هذه الفكرة على واقعنا المعاصر بشكل عملي، فينبغي إعادة التمركز مرة أخرى حول الوحي في نشر الوعي – أو تثويره بمعنى أدق!- بأهمية تجاوز جميع مؤسسات الدولة القائمة على تأميم وظائف ومهام الخلافة، ابتداءً بالتعليم، عن طريق إحياء فكرة التعليم المرن أو التعليم اللامدرسي، جاعلة النطاق المركزي هو المنهج التعليمي والكادر التعليمي

واللسان العربي، والتركيز على جعل هذه الثلاثية مشاعًا بين الناس، دون الوقوف على المعنى المؤسسي المعاصر الضيق لمعنى التعليم والمدارس، مرورا بالاقتصاد؛ عن طريق إحياء فكرة الوقف المجتمعي، مرورا بالجهاد عن طريق إعادة فكرة المرابطين أو الشبكات المجاهدة المتمركزة حول مفهوم العلم والدعوة، وليست المستبطِنة لهدف التنظيمات الراديكالية الحداثية في إنشاء دولة ولو على حساب الإسلام ذاته أو قيمة الجهاد نفسها، وليست داعش عنا ببعيد.

خاتمة

أردتُ من هذه المقالات الثلاثة أن تكون بمثابة إشارة لا أكثر، إلى أن بعض الأفكار والتي قد تبدو من المسلمات لدى أبناء الحركات الإسلامية؛ يجب أن يثار حولها أكبر قدر من النقاش والمراجعة، وهو عمل في صلبه نقدٌ إسلامي/ إسلامي إن أردنا التحديد، فكما يقول أحد الإخوة: فالعلمانيون يمتتعون!

وقد يتبعه بعض النقاشات المطولة والمفصلة لكثير من الجزئيات التي تم تناولها، أو عرضها بشكلٍ اعتراه بعض الاختزال أو التجريد المفضي لسوء الفهم أو الالتباس في أوقات لاحقة، وليس من الضروري أن تكون قريبة، وحتى هذا الوقت أترك للقارئ بعض المصادر التي شكلت لديّ معظم هذه المادة سواء عن طريق الأفكار، أو النقل المباشر، سواء أشرت إليه في صلب المقالات أم لم أشر نظرا لطبيعة المادة المقالية.

وهذه المصادر هي :

- التوحيد والتفسيخ: بين سياسات الإسلام والكفر، كليم صديقي، الزهراء للإعلام العربي.

- الثقة: الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي، فرانسيس فوكوياما.

- الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي، وائل حلاق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات.

- الجهاد: من الهجرة إلى الدعوة إلى الدولة، محمد الرحموني، دار الطليعة، بيروت.

- نقد الحزب: المشكلات التنظيمية للحزب الشيوعي، سلامة كيلة، خطوات للنشر والتوزيع.

- النقد الذاتي للحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية، عبد الله النفيسي، وحامد قويسي، مكتبة الشروق الدولية.

- ثرثرة فوق سقف العالم، مصطفى حامد، موقعه الشخصي.

- الدرجات الست وأسرار الشبكات، دانكن جيه واتس، كلمات عربية للترجمة والنشر.